

Nouakchott, le 29 DEC 2017 نواكشوط

تعليمات رقم 09/م/2017 المتضمنة للتوجيهات التقنية المتعلقة بإجراءات
تطبيق المرسوم رقم 553-2017 /ر.ج/ الصادر بتاريخ 27 دجمبر 2017

إن محافظ البنك المركزي الموريتاني؛

بعد الاطلاع على:

- دستور 20 يوليو 1991 المراجع سنوات 2006 و 2012 و 2017؛
- القانون رقم 73-118 الصادر بتاريخ 30 مايو 1973 المتضمن إنشاء البنك المركزي الموريتاني؛
- الأمر القانوني رقم 004-2007 الصادر بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن للنظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني؛
- قانون التأهيل رقم 2017 - 036 الصادر بتاريخ 27 دجمبر 2017 الذي يسمح للحكومة، تطبيقا للمادة 60 من الدستور، باتخاذ أمر قانوني لجميع الإجراءات الضرورية من أجل تغيير قاعدة الوحدة النقدية الوطنية؛
- الأمر القانوني رقم 001-2017 الصادر بتاريخ 27 دجمبر 2017 المعدل للقانون رقم 73-135 بتاريخ 18 يونيو 1973 المنشئ للوحدة النقدية الوطنية؛
- المرسوم رقم 553-2017 /ر.ج/ الصادر بتاريخ 27 دجمبر 2017 المتضمن إجراءات تطبيق الأمر القانوني رقم 001-2017 الصادر بتاريخ 27 دجمبر 2017 المعدل للقانون رقم 73-135 الصادر بتاريخ 18 يونيو 1973 المنشئ للوحدة النقدية الوطنية؛
- المرسوم رقم 003-2015 /ر.ج/ الصادر بتاريخ 09 يناير 2015 المتضمن تعيين محافظ البنك المركزي الموريتاني؛
- مداولات المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني بتاريخ 30 نوفمبر و 12 دجمبر 2017.

يعطي التعليمات التالية:

المادة الأولى: تسعى هذه التعليمات إلى تحديد الطرق التنفيذية للمرسوم رقم 553-2017 /ر.ج/ الصادر بتاريخ 27 دجمبر 2017 المطبق للأمر القانوني رقم 001-2017 الصادر بتاريخ 27 دجمبر 2017، وذلك من خلال التوجيهات التقنية المرفقة بهذه التعليمات.

المادة 2: يجب على الإدارات والمؤسسات العمومية والبنوك وجميع الأشخاص الاعتباريين والطبيين أن يحترموا ترتيبات هذه التوجيهات وأن يتخذوا التدابير الضرورية من أجل تنفيذها.

المادة 3: تدخل هذه التعليمات حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعها.

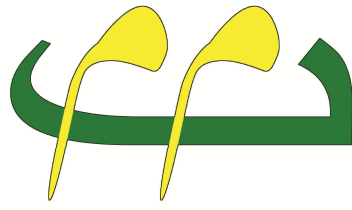
شارع الاستقلال
ص ب: 623 نواكشوط - موريتانيا
هاتف:
+ 222.45.25.22.06
+ 222.45.25.28.88
فاكس:
+ 222.45.25.27.59
info@bcm.mr
www.bcm.mr

BP 623
Nouakchott Mauritanie
Tel : +222.45.25.22.06
+ 222.45.25.28.88
Fax: + 222.45.25.27.59
info@bcm.mr
www.bcm.mr



عبد العزيز ولد الداوي

المحافظ
Le Gouverneur



البنك المركزي الموريتاني
BANQUE CENTRALE DE MAURITANIE

تغيير معيار الأوقية

توجيهات فنية

(ملحقة بالتعليمات رقم 09/م/2017)



مقدمة

في إطار الخطة الإستراتيجية الثلاثية للفترة 2017-2019 اتخذ البنك المركزي الموريتاني من تحديث وسائل الدفع محورا أساسيا في خطته العملية. وهكذا تم تنظيم عدة ملتقيات حول مختلف أنواع وسائل الدفع واستحداث مركز للنقد، كما صادقت الحكومة على مخرجات الملتقى المنظم حول تاريخ وتطور وسائل الدفع في موريتانيا.

خلال خطابه الموجه للشعب يوم 28 نوفمبر بمناسبة الذكرى 57 للاستقلال الوطني أعلن فخامة رئيس الجمهورية عن إصلاحات جديدة في العملة الوطنية تشمل:

- 1- تغيير معيار الأوقية؛
- 2- تغيير مجموعة الأوراق المصرفية "تعميم مادة البوليمير على جميع الأوراق"
- 3- تغيير مجموعة القطع النقدية

تمتلك العملة الجديدة القوة الإبرائية والرواج القانوني ابتداء من فاتح يناير 2018 وتتمثل قاعدة تغيير المعيار في تقسيم العملة القديمة على عشرة "10".

لا يؤثر هذا التغيير على تسمية العملة الوطنية التي ستبقى الأوقية.

تهدف هذه الوثيقة إلى إرشاد وتوجيه جميع الفاعلين حول التأثيرات الأساسية لتغيير معيار العملة والعمل على جاهزية التسيير المحاسبي والمصرفي والبرامج المعلوماتية المستخدمة قبل فاتح يناير 2018.

كما تهدف أيضا إلى تحسيس الفاعلين المعنيين حول مختلف جوانب عملية تغيير معيار العملة.

تجدر الإشارة إلى أن تغيير المعيار ليس له تأثير على:

- 1- القوة الشرائية: لا يوجد ارتفاع أو انخفاض في قيمة العملة؛
- 2- قيمة المدخرات والسلع ووسائل الاستثمار الأخرى؛
- 3- معدل التضخم.

وفي سياق الظرفية الاقتصادية، شهد الاقتصاد الموريتاني تطورا ملحوظا خلال العقد الأخيرين، حيث ارتفع مستوى الاحتياطات الخارجية من 31.7 مليون دولار أمريكي سنة 2003 إلى ما يقارب 860 مليون دولار أمريكي في 2017.

وقد سمحت المداخيل السنوية من النقد الأجنبي من إصدار كميات من الأوقية تجاوزت 160 مليار أوقية في أكتوبر 2017، تم ضخها في اقتصاد يتميز بضعف نسبة التمرص (تصل حدود 18%) في ظل شيوع استخدام النقد في التداول.

أدت هذه الوضعية إلى الانعكاسات التالية:

- 1- تزايد الطلب على الأوراق المصرفية وخاصة الفئات الكبيرة ليصل إلى 500.000 ورقة لكل فئة شهريا أي ما يعادل 36.000.000 ورقة للعام؛
- 2- استخدام مفرط للأوراق المصرفية وتسجيل معدل تلف متزايد لها؛
- 3- مخاطر صحية ناتجة عن الاستخدام المفرط للأوراق المصرفية؛
- 4- هدر الكثير من الوقت في عد كمية النقد المستخدمة من أجل تسوية المعاملات التجارية والدفع لدى البنوك والمؤسسات العامة والخاصة؛
- 5- ارتفاع المخاطر المتعلقة بحيازة ونقل النقود؛
- 6- تكاليف باهظة للبنك المركزي سواء على مستوى الفرز أو الإبدال (إصدار أوراق بديلة) ويكلف إصدار النقود حوالي 1.5 مليار أوقية، أي ما يمثل 1% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- 7- تزايد مخاطر التزوير نظرا لتطور عمليات تزيف العملة وعدم حداثة أجهزة الأمان.

إن تغيير معيار العملة ستترتب عليه الفوائد التالية:

- 1- تبسيط أكثر للعمليات التجارية؛

- 2- استعمال أكثر للوحدات النقدية الصغيرة؛
- 3- تبسيط في المحاسبة والتعبير في القيم النقدية؛
- 4- تزايد الثقة في العملة؛
- 5- كسب للوقت عند عمليات العد؛
- 6- إعادة الثقة في استخدام القطع النقدية التي تمتاز بمتانة أكبر؛
- 7- خفض الكلفة التشغيلية بالنسبة للبنك المركزي، الخزانة العامة، البنوك والنظام المالي.

تنفيذ التوجيهات

حُدّد تاريخ تغيير العملة بفتح يناير 2018، وهو التاريخ الذي ستنتمتع فيه العملة الجديدة بالرواج القانوني وبالقوة الإبرائية على جميع تراب الجمهورية الإسلامية الموريتانية، كما سيتم فيه إصدارها. ابتداء من هذا التاريخ سيحل الرمز الدولي الجديد للأوقية "ISO 4217" MRU محل الرمز القديم MRO وسيكون الرمز الرقمي للأوقية 929 بدل 478، ويجب احترام هذا الترميز الجديد في تسوية المدفوعات عبر نظم الدفع العالمية.

الجدول: 1 الرمز ISO-4217 لموريتانيا

البيان	الحالي	الجديد
الرمز الأبجدي الرمز الرقمي الرقم العشري	MRO 478 2	MRU 929 2

الرموز الأبجدية والرقمية الحالية MRO و478، على التوالي، سيتوقف العمل بها ابتداء من فاتح يناير 2018.

مجموع الأوراق والقطع المعدنية الحديثة والقديمة:

القطع المعدنية			الأوراق المصرفية		
الرقم	أوراق قديمة	أوراق جديدة	الرقم	قطع قديمة	قطع جديدة
1	أوقية 1.000				
2	أوقية 5.000	أوقية 500			
3	أوقية 2.000	أوقية 200			
4	أوقية 1.000	أوقية 100			
5	أوقية 500	أوقية 50			
6	أوقية 200				أوقية 20
7	أوقية 100				أوقية 10
					أوقية 5
					أوقية 20
					أوقية 10
					أوقية 5
					أوقية 1
					أوقية 1/5
					أوقية 1
					أوقية 1/5

- وتجدر الإشارة إلى أنه:
- قد تم إصدار ورقة جديدة من فئة ألف ينبغي تمييزها عن الورقة القديمة من نفس الفئة؛
- قد تم إصدار ورقة مصرفية جديدة من فئة 50 ينبغي كذلك تمييزها عن القطعة النقدية القديمة 50 أوقية؛
- الأوراق القديمة 200 و100 أوقية تم استبدالها على التوالي بالقطع 20 و10 أوقية جديدة؛
- إلغاء القطعة النقدية 50 أوقية؛
- إدراج قطعة نقدية جديدة من فئة خمس.

وعليه فإن العملة الجديدة المعاد احتساب قاعدتها تتشكل فقط من 5 فئات ورقية و5 أنواع من القطع المعدنية بدل 6 أوراق و 6 قطع.

توزيع الأوراق المصرفية والقطع النقدية

سيضع البنك المركزي الموريتاني في متناول جميع المستخدمين الأوراق المصرفية والقطع النقدية الجديدة وفق طرق التوزيع المعهودة.

سيتم تبديل الأوراق القديمة عند:

- 1- شبايك البنك المركزي الموريتاني؛
- 2- شبايك البنوك؛
- 3- المصالح الجهوية للخزينة العامة؛
- 4- شبايك الشركة الموريتانية للبريد (موريبوست)
- 5- أي مكان آخر يحدده البنك المركزي الموريتاني.

قيود التبديل المباشر

يحدد السقف الأعلى للتبديل المباشر للأوراق المصرفية والقطع النقدية القديمة ب 500.000 أي ما يعادل 50.000 أوقية من العملة الجديدة المعاد احتساب قاعدتها، وذلك لكل شخص بشرط تقديم رقم التعريف الوطني أو رقم التعريف الضريبي أو رقم بطاقة الإقامة. وبالنسبة لاستبدال المبالغ التي تزيد على 500.000 أوقية من العملة القديمة والتي تساوي 50.000 أوقية من العملة الجديدة المعاد احتساب قاعدتها يتم إجراؤه عن طريق دفع هذه المبالغ في الحسابات المصرفية لأصحاب هذه المبالغ. وتمكن مراجعة هذا السقف عند الاقتضاء.

تُلزم البنوك والجهات الخاضعة الأخرى بتطبيق التوجيهات التي تنص عليها خلية مكافحة تبييض الأموال في هذا المجال.

2. المرحلة الانتقالية

لقد تم تحديد الفترة من فاتح يناير 2018 وحتى 30 يونيو 2018 كمرحلة انتقالية يتم فيها تداول العملتين الجديدة والقديمة معا، حيث يمكن خلال هذه الفترة شراء السلع والخدمات بالعملتين شريطة احترام قاعدة التناسب بينهما وأجال السحب التدريجي التالية.

	يناير 2018	فبراير 2018	مارس 2018	أبريل 2018	مايو 2018	يونيو 2018	يوليو 2018	أغسطس 2018	سبتمبر 2018	أكتوبر 2018	نوفمبر 2018	ديسمبر 2018	يناير 2019
5000													
2000													
1000													
500													
200													
100													

تبديل العملة في نقاط التبديل	تبديل العملة في نقاط البنك المركزي الموريتاني	استبدال الأوراق المصرفية
------------------------------	---	--------------------------

ابتداء من فاتح يوليو 2018، يتوقف الاستخدام المزدوج للعملتين حيث تصبح العملة القديمة غير صالحة للتداول وتفقد قدرتها الإبرائية، ويستمر الإظهار الإلزامي للأسعار بالعملتين إلى غاية 31 دجنبر 2020.

3- ما بعد المرحلة الانتقالية
ابتداء من فاتح يوليو 2018 إلى 31 دجنبر 2018، يظل تبادل الأوراق المصرفية والقطع النقدية القديمة متاحا فقط لدى البنك المركزي الموريتاني.

مسار العمليات

بغية ضمان سلاسة عملية استبدال العملة سيتم تنفيذ الإجراءات التالية:

1- التبادل المباشر:

يتم تبادل أي مبلغ دون العتبة الحدية، بشرط تقديم رقم التعريف الوطني أو رقم التعريف الضريبي أو رقم بطاقة الإقامة، على النحو التالي:

- ما دون 16.000 أوقية قديمة يمكن أن يستبدل فقط بالقطع النقدية الجديدة MRU؛
 - مبلغ 16.000 أوقية قديمة يتم تبديله بحزمة من القطع النقدية الجديدة MRU؛
 - ما فوق 16.000 أوقية قديمة ودون سقف التبادل المباشر المحدد أعلاه يتم تبادل 16.000 أوقية منه بحزمة من القطع النقدية الجديدة والباقي من الأوراق المصرفية الجديدة MRU.
- بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز السقف المسموح به، فإنه يجب على المستفيد أن يكون لديه حساب مصرفي مفتوح باسمه لتلقي ما يعادلها من العملة الجديدة. يتلقى البنك المركزي المبالغ بالأوقية MRO طبقا للجدول الزمني للسحب التدريجي ويقوم مباشرة بتزويد حساب البنك لصالح المستفيد بالأوقية الجديدة MRU.

2. نقل النقود

من أجل تلبية احتياجات زبائنها من الأوقية الجديدة، يمكن للبنوك أن تطلب من البنك المركزي أي مبلغ متاح في حساباتها الجارية.

ابتداء من 25 دجنبر 2017، يجب على كل بنك إصدار شك عام لاحتياجات مقره الرئيسي وفروعه من العملة الجديدة. كما يجب عليه أن يحدد احتياجات كل منطقة جغرافية من أجل تسهيل النقل المجاني الذي يوفره البنك المركزي الموريتاني.

سيقوم البنك المركزي الموريتاني بالتعاون مع قوات الأمن والقوات المسلحة وفقا لجدول زمني محدد سلفا لتوفير نقل النقود إلى عواصم الولايات.

3. مركز الاتصال

سيوفر البنك المركزي الموريتاني خدمة استعلام عبر الهاتف مفتوحة لعموم الجمهور وبمختلف اللغات الوطنية لتحسيس المواطنين حول الإجراءات المتخذة لتسهيل مبادلة الأوراق المصرفية والقطع النقدية بالأوراق المصرفية والقطع النقدية للعملة الجديدة. يمكن التواصل مع مركز الاتصال كل يوم من الساعة العاشرة صباحا حتى العاشرة مساء على الرقم المجاني 1313 ابتداء من يوم الأربعاء 20 دجنبر 2017.

4. تكوين الموظفين

يجب على جميع المؤسسات التجارية تكوين عمالها حول مختلف الجوانب المتعلقة بتغيير المعيار النقدي للأوقية، على أن يتناول هذا التكوين طريقة تحويل واحتساب العملة القديمة مقابل العملة الجديدة بعد تغيير قاعدة الاحتساب، وأن يقدم التكوين المعلومات المتعلقة بأسعار التجزئة وتفاصيل العمليات لمختلف المشاركين خاصة خلال المرحلة الانتقالية.

ولمواكبة أفضل لعملية تغيير معيار الأوقية سينظم البنك المركزي الموريتاني سلسلة من الملتقيات حول هذا الموضوع.

4. العرض المزدوج للأسعار

خلال المرحلة الانتقالية من فاتح يناير 2018 إلى 30 يونيو 2018 فإن الرمز النقدي المؤقت (**A-UM**) سيتم استخدامه للتدليل على الأوقية القديمة واستخدام الرمز (**N-UM**) للأوقية الجديدة. وهذان الرمزان سيتم استخدامهما خلال التداول ولأغراض العرض المزدوج للأسعار.

يتم استخدام الرمز (**N-UM**) بصفة مؤقتة خلال الفترة الانتقالية، إلا أنه بعد هذه الفترة يبقى الرمز (**UM**) هو الرمز النقدي الوحيد المستخدم للتعبير عن الأوقية.

5. العقود والالتزامات

إن جميع العقود (بما فيها عقود الودائع والضمانات) المبرمة قبل 1 يناير 2018، والتي تنتهي آجالها في وقت لاحق من هذا التاريخ، تظل سارية المفعول. إلا أن الالتزامات القائمة عند 31 ديسمبر 2017 والتي ستتم تسويتها لاحقاً بعد هذا التاريخ يتم تحويلها إلى العملة الجديدة وذلك بقسمتها على 10. أما الالتزامات وعود الدفع المقيدة ابتداء من فاتح يناير، فمن المعلوم أنه ستتم تسويتها بالعملة المعاد احتساب قاعدتها.

6. الفواتير والفوترة

يتم ابتداء من فاتح يناير 2018 إصدار جميع الفواتير بالأوقية الجديدة بعد تغيير احتساب قاعدتها، كما أن مبالغ الفواتير الصادرة قبل هذا التاريخ سيتم تحويلها إلى العملة المعاد احتساب قاعدته وذلك في حالة ما إذا كانت التسوية ستقع لاحقاً بعد تاريخ تغيير احتساب قاعدة العملة.

وعلى المتعاملين التأكد من أن الفواتير وقسائم الإيداع تتوافق مع المعاملات ذات الصلة بالعملة المعاد احتساب قاعدتها.

7. المدفوعات النقدية وتغيير العملة

خلال فترة انتقالية من 6 أشهر (من فاتح يناير 2018 إلى 30 يونيو 2018) على أمناء الصناديق اتخاذ الترتيبات الضرورية لتفادي دفع مبالغ إضافية أكثر من اللازم مترتبة عن معاملات بالعملة المعاد احتساب قاعدتها.

وفي حال ما إذا ظهر أن مبلغ العملة المعاد احتساب قاعدتها غير كاف لتغطية معاملة ما، فإنه على أمناء الصناديق منح الأولوية للعملة المعاد احتساب قاعدتها على حساب الدفع بالعملة القديمة. وفي حال تعذر ذلك فعليهم إجراء عملية التحويل إلى العملة القديمة وتكملة الباقي بها. ويمكن للدفع النقدي أن يتم على (3) حالات مختلفة:

- i. مع أوراق مصرفية وقطع نقدية من العملة القديمة؛
- ii. مع أوراق مصرفية وقطع معدنية من العملة الجديدة؛
- iii. مع أوراق مصرفية وقطع معدنية من العملتين مع ضبط التناسب بين العملتين.

8. قواعد التقريب

سيتم تقريب جميع مبالغ العملة القديمة المحولة إلى العملة المعاد احتساب قاعدتها إلى رقم عشري واحد، ما لم يرد خلاف ذلك، وفق قاعدة التقريب التالية:

الأوقية معدلة القاعدة N-UM (بعد التقريب)	تعديل القاعدة (قبل التقريب) بالأوقية	النقد القديم A-UM
0	0.1	1 أوقية
1 خمس	0.2	2 أوقية
1 خمس	0.3	3 أوقية
2 خمس	0.4	4 أوقية
2 خمس	0.5	5 أوقية
3 خمس	0.6	6 أوقية
3 خمس	0.7	7 أوقية
4 خمس	0.8	8 أوقية
4 خمس	0.9	9 أوقية
1 أوقية	1	10 أوقية

أمثلة:

- 5.125 أوقية بعد تحويلها وتقريبها تصبح 512,5 أوقية بعد تغيير القاعدة أي 512 أوقية وخمسان.
- 70.846 أوقية بعد تحويلها وتقريبها تصبح 7.084,6 أوقية أي 3 أخماس.

9. تحديد سعر الصرف

إنتجديد أسعار الصرف يجب أن يتم وفق أفضل القواعد في هذا المجال، كما يجب تقريب احتساب سعر الصرف إلى أربعة أرقام عشرية.

جدول: مثالي (لأغراض توضيحية بحتة) يعكس تغير سعر الصرف

العملة الأجنبية	سعر الصرف قبل تغير قاعدة الأوقية	سعر صرف العملة بعد تغير القاعدة (قبل التقريب) (الأوقية)	سعر صرف العملة بعد تغير القاعدة (بعد التقريب) (الأوقية)
1 دولار	356,13	35,613	35,61
1 أورو	415,99	41,599	41,60

10. المدفوعات النقدية

خلال الفترة الانتقالية من فاتح يناير إلى 30 يونيو 2018، تقبل المدفوعات النقدية (الأوراق المصرفية والقطع النقدية بالعملة) دون تمييز بين العملة القديمة والعملة المعاد احتساب قاعدتها.

IV. المعاملات المصرفية

من أجل تسريع سحب العملة القديمة، على البنوك التجارية إجراء جميع مدفوعاتها بالعملة المعاد احتساب قاعدتها. حيث يتم إرجاع جميع الفئات النقدية المودعة من طرف عملاء هذه البنوك إلى البنك المركزي الموريتاني. وفي هذا الصدد، يجب على البنوك التقيد بالتوجيهات التالية:

1. الودائع والسحب

يتوجب على جميع المصارف التجارية أن تستلم الودائع النقدية بالعملة القديمة والعملة المعاد احتساب قاعدتها، على أن تتم جميع عمليات السحب بالعملة المعاد احتسابها، وعلى هذه البنوك أن تظل يقظة ضد محاولات التزوير والمحاكاة؛

2. أوصال أجهزة الصراف الآلي

إن جميع المبالغ المقيدة على أوصال أجهزة الصراف الآلي يجب أن تقدم بالعملة المعاد احتساب قاعدتها مع الرمز النقدي الجديد (MRU)؛

3. كشوف الحسابات والتقارير

ابتداء من فاتح يناير 2018 يجب إعداد جميع الوثائق المحاسبية من كشوف وحسابات وتقارير أخرى موجهة إلى البنك المركزي الموريتاني والسلطات الضريبية والإدارات الأخرى وفق الرمز النقدي الجديد MRU؛

4. وصل الإيداع النقدي

عند إيداع النقود أو الشيكات لدى أحد البنوك يتم عند الضرورة استخدام أوصال إيداع مختلفة وذلك حسب العملة القديمة والعملة المعاد احتساب قاعدتها؛

5. التدفقات النقدية

خلال الفترة الانتقالية وعند نهاية كل شهر يجب على البنوك الإبقاء على إعداد كشفين مصرفيين منفصلين بالعملة القديمة والعملة المعاد احتساب قاعدتها لجميع عمليات السحب والإيداع؛

6. الكشف المصرفية

ابتداء من 1 يناير 2018 يتوجب على جميع البنوك تقديم كشفين مصرفيين منفصلين إلى الزبناء يحددان الأرصدة الختامية بالأوقية القديمة والأرصدة الافتتاحية بالعملة المعاد احتساب قاعدتها.

ابتداء من 20 دجيمبر 2017، يتعين على البنوك أن تظهر على جميع الوثائق التي تصدرها الرسالة التالية: "نعلمكم بتغيير معيار الأوقية ابتداء من 1 يناير 2018". ويتعين كذلك إظهار هذه الرسالة على جميع الكشف المصرفية والمراسلات وعرضها على الشريط الخاص بأجهزة الصراف الآلي. كما ينبغي كذلك إظهار هذه الرسالة على الشيكات والوثائق المصرفية الأخرى.

7. الشيك الآلي للأوراق المصرفية

من أجل تسريع وتيرة سحب العملة القديمة من التداول، على البنوك أن توزع فقط عبر الشيك الآلي للأوراق المصرفية العملة الجديدة المعاد احتساب قاعدتها.

8. المعاملات عن طريق الشيكات

1. إن أي أمر بالسداد مهما كانت طبيعته (شيك، كمبيالة، أمر تحويل صادر إلى حساب بالأوقية...) مؤرخ قبل 2018/01/01 وتم تقديمه للدفع ابتداء من هذا التاريخ يجب تسويته بتقسيم قيمته الإسمية (المبلغ) على 10.
2. يتوجب على البنوك اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق هذه الإجراءات بغض النظر عن نظام الدفع المستخدم (غرفة المقاصة، الإيداع المباشر، الدفع الإلكتروني...).
3. ابتداء من تاريخ 2018/01/01 يجب تحرير جميع طلبات التحويل (شيك، كمبيالة...) بالعملة الجديدة المعاد احتساب قاعدتها.
4. ابتداء من 1 يناير 2018، تلزم جميع مؤسسات الائتمان بإصدار نماذج جديدة لدفاتر الشيكات تختلف عن النماذج السابقة، حيث يجب إظهار الشعار النقدي "MRU" على هذه الشيكات الجديدة ويقع في المكان المخصص للمبلغ بالأرقام (الواقع في أعلى يمين الشيك).
5. يجب على مؤسسات الائتمان بالتعاون مع البنك المركزي الموريتاني إبلاغ زبائنها باستخدام أنسب الوسائل فيما يتعلق بالقواعد المعمول بها خاصة في استخدام الشيكات للدفع وبالتحديد أثناء المرحلة الانتقالية.

9. المحاسبة

إن عملية تغيير قاعدة العملة يجب ألا تغير أيًا من المبادئ المحاسبية. بناء على ذلك، تعد البيانات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها.

10. معالجة البيانات المالية في 31 دجيمبر 2017

يجب على جميع الهيئات الخاضعة للالتزامات المحاسبية تحويل أرصدة الحسابات في 31 دجيمبر 2017 إلى العملة الجديدة في فاتح يناير 2018 بقسمة هذه الأرصدة على عشرة (10). ونتيجة لذلك، وابتداء من فاتح يناير 2018 يتم إظهار جميع المعاملات في الميزانيات مع إظهار الرمز النقدي الجديد MRU.

يتم إعداد البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 دجيمبر 2017 بالعملة القديمة. ولهذا الغرض، فإنه سيتم تحويل أرصدة الإقفال عند 31 دجيمبر 2017 إلى العملة الجديدة.

11. البرامج المحاسبية

يتوجب على الهيئات التجارية أن تستعد على نحو مناسب يضمن نجاح اختبار مجموعات البرامج المحاسبية والبرامج المحاسبية الملحقه وجاهزية إطلاق العملة الجديدة.

وفي هذا الصدد، تم تحديد يوم 25 دجيمبر 2017 كموعده نهائي للاستعداد وضمان جاهزية جميع الهيئات وتجنب أي خطر من مخاطر التعثر. لذلك ينبغي أن تأخذ هذه الهيئات التجارية في الحسبان النقاط التالية:

- i. ابتداء من فاتح يناير 2018، يجب أن يتم التعبير عن جميع البيانات المحاسبية بالعملة الجديدة المعاد احتساب قاعدتها باستخدام الرمز النقدي الجديد MRU؛
- ii. سيتم تسجيل الأصول والخصوم المسجلة في السجلات المحاسبية لغاية 31 دجيمبر 2017 بالعملة القديمة، وسيتم تحويل الأرصدة المقفلة في 31 دجيمبر 2017 إلى العملة الجديدة فاتح يناير 2018؛
- iii. ابتداء من 1 يناير 2018، سيتم إعداد جميع الوثائق المحاسبية والمالية ووثائق الدعم بالعملة الجديدة معدلة القاعدة، وكذلك الشأن بالنسبة للسجلات المحاسبية والحسابات الفرعية المستخدمة من قبل الهيئات التجارية والبيانات المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات؛

iv. إن جميع المبالغ المقيدة في السجلات لصالح جهات دائنة كالشيكات المصرفية والسندات الإذنية لفائدة المستفيد منها بموجب اتفاق مبرم بين الطرفين قبل فاتح يناير 2018 وذلك لأغراض التسوية والتسديد سيتم تحويلها إلى العملة الجديدة معدلة القاعدة.

V. الجوانب الضريبية

لا يؤدي تغيير احتساب العملة إلى تعديل في أي قاعدة أو التزام يتعلق بالضرائب المدفوعة، حيث سيظهر فرق كبير في أرقام السجلات والفواتير والتصريح الضريبي والمدفوعات وكذلك في الوثائق المحاسبية بشكل عام، ويترتب هذا الفرق عن التعبير الجديد لهذه المبالغ بالعملية الجديدة معدلة القاعدة ابتداء من فاتح يناير 2018.

1. الالتزامات الضريبية

سيتم دفع الالتزامات الضريبية المستحقة كما في 31 دجمبر 2017 بالعملية القديمة إذا كان استحقاقها قبل موعد 1 يناير 2018، في حين إذا كانت الالتزامات الضريبية القائمة قبل تاريخ 31 دجمبر 2017 وتستحق بعد 1 يناير 2018 فإنه يتم دفعها بالعملية الجديدة معدلة القاعدة.

2. التصريحات الضريبية للعام المنتهي يوم 31 دجمبر 2017

في حال وجود تصريحات ضريبية تتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 دجمبر 2017 يتوجب التصريح بها قبل 30 يونيو 2018، فإنه يتعين تحرير هذه التصريحات بالعملية الجديدة معدلة القاعدة.

3. التصريحات السنوية للدخل

يتم التعبير عن التصريحات السنوية للدخل والمتعلقة بالسنة المنتهية في 31 دجمبر 2017 والواجب تقديمها قبل فاتح مارس 2018 بالعملية الجديدة معدلة القاعدة.

4. تسديد الضريبة الشهرية

إن جميع التصريحات الضريبية المستحقة بعد فاتح يناير 2018 (على سبيل المثال، الضريبة على رقم الأعمال والدخل) يتم التعبير عنها بالعملية الجديدة معدلة القاعدة.

5. التصريح بضريبة القيمة المضافة

يتم التعبير عن جميع التصريحات الضريبية على القيمة المضافة المستحقة ابتداء من فاتح يناير 2018 بالعملية الجديدة معدلة القاعدة.

6. الطوابع ومخالفات أداء التأمين

يستمر استخدام أوراق الطابع والطوابع الجبائية أو أية وسيلة أخرى للدفع بالعملية القديمة حتى يتم نفاذها، وتقيد قيمتها بما يعادلها من العملة الجديدة معدلة القاعدة وذلك ابتداء من فاتح يناير 2018.

7. الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية وصناديق التقاعد

وغيرها من الاستحقاقات الاجتماعية

سيتم تقريب مبالغ الأجور والرواتب والمعاشات التقاعدية وغيرها من مستحقات العمال بعد 1 يناير 2018 إلى رقم الأحاد الأعلى لكونها حقوق مكتسبة.

VI. الأدوات المالية (سندات الخزينة العامة)

سيتم تحويل قيم جميع الأوراق المالية الصادرة قبل فاتح يناير 2018 والمستحقة بعد هذا التاريخ إلى العملة الجديدة معدلة القاعدة وسيتم إبلاغ حائزي هذه الأدوات المالية بهذه القيم الجديدة.

يتم كذلك الإبلاغ بالكشوف الجديدة والتي تظهر القيم في 31 دجمبر 2017 والمعبر عنها بالعملية الجديدة معدلة القاعدة عند فاتح يناير 2018.

ابتداء من 1 يناير 2018، سيتم استخدام الأوقية الجديدة معدلة القاعدة لاحتساب المستحقات والفوائد والضرائب حسب مختلف فترات الاستحقاق، حيث إن مختلف آجال استحقاق سندات الخزينة الحالية تأخذ إحدى الفترات التالية:

- 4 أسابيع
- 13 أسبوعا
- 26 أسبوعا
- 50 أسبوعا

VII. المواءمة التكنولوجية

تقوم المواءمة التكنولوجية على التوفيق بين مختلف المكونات التكنولوجية من أجل المقدرة على التعبير عن جميع المبالغ والأسعار بالعملية الجديدة معدلة القاعدة. ويتعين على جميع الهيئات أن تعدل نظمها ووسائلها التكنولوجية بحيث يتم التعبير عن جميع المعاملات المنجزة والمعاملات الجارية بالرمز النقدي **MRU** ابتداء من فاتح يناير 2018.

1. أجل المواءمة التكنولوجية

على مختلف الهيئات التأكد من جاهزية نظمها ووسائلها التكنولوجية وتوأمها مع المتطلبات التكنولوجية لعملية التحول، وذلك قبل 25 دجنبر 2017. إن تحديد هذه الآجال لمواءمة النظم والوسائل التكنولوجية للعملية الجديدة معدلة القاعدة يهدف إلى تحقيق الاستعداد المطلوب.

2. النظم والآليات وتأثيرها بإعادة تغيير قاعدة العملة

سوف تتأثر جميع نظم معالجة وتسجيل وتشغيل العملة الموريتانية الأوقية بعملية تغيير قاعدة العملة. وفي هذا الصدد، يجب على جميع الحلول التكنولوجية الموجهة لخدمة الزبناء أن تكون قادرة على معالجة العمليات بالعملتين، العملة القديمة والعملية الجديدة معدلة القاعدة عند اعتماد هذه الأخيرة.

وينبغي على جميع الفاعلين حصر النظم والآليات المستخدمة، من خلال عرض الخدمات ومواءمتها من أجل قبول واستخدام العملة الجديدة معدلة القاعدة، وفيما يلي بعض أمثلة النظم والآليات.

VII. نظم الفوترة من قبل شركات الاتصالات

يتعين على سلطة تنظيم قطاع الاتصالات في موريتانيا (موريتل، ماتل وشنقيتل) أن تراعي المسائل التالية:

- تكيف نظام التسعيرة من أجل أن يتواءم مع العملة الجديدة؛
- ابتداء من فاتح يناير 2018 سيتم إصدار بطاقات الشحن بالأوقية الجديدة؛
- ابتداء من فاتح يناير 2018 سيتم تحويل تلقائي للأرصدة مسبقة الدفع والقائمة عند 31 دجنبر 2017 لجميع الهواتف والتي تنتهي صلاحيتها بعد هذا التاريخ إلى العملة الجديدة معدلة القاعدة كما سيتم إشعار الزبناء بالقيم الجديدة، حيث يتوجب احتساب التقريبات لصالح المشتركين؛
- الاستمرار طوال المرحلة الانتقالية في عرض الرصيد بالعملتين؛
- منح الزبناء إمكانية مبادلة البطاقات القديمة ببطاقات جديدة مع التناسب بين قيمتي العملتين، حيث يمكن إنجاز هذه المبادلة خلال كامل الفترة الانتقالية من فاتح يناير 2018 إلى 30 يونيو 2018.

XI. التنقيذ الإلكتروني

يتعين على التجمع المصرفي للنقدية والمعاملات الإلكترونية "جيمتل" إعادة برمجة نظام الدفع من أجل دمج العملة الجديدة اعتبارا من فاتح يناير 2018، حيث يجب القيام بالعمليات التالية:

- تحويل جميع الأرصدة عند الساعة صفر فاتح يناير 2018 إلى العملة الجديدة معدلة القاعدة وذلك بالقسمة على 10؛
- تحويل صافي الأرصدة المتعددة الأطراف للمعاملات النقدية الإلكترونية لغرفة المقاصة إلى العملة الجديدة ابتداء من فاتح يناير 2018؛
- مراجعة سقوف السحب المسموح بها؛
- إعادة برمجة أجهزة الصراف الآلي لتمييز الأوراق المصرفية الجديدة؛
- ابتداء من فاتح يناير 2018 يجب استخدام الأوراق المصرفية الجديدة فقط عند جميع نقاط الدفع الإلكتروني سواء كان ذلك لتسوية مدفوعات محلية أو عبر استخدام البطاقات الدولية (فيزا ماستر كارد).

X.البيانات التاريخية

ينصح المتعاملون بحفظ جميع البيانات الموجودة قبل 1 يناير 2018 وتسجيلها بالعملية القديمة.

IX.نشر المعلومات

اعتبارا من 1 دجمبر 2017، سيقوم البنك المركزي الموريتاني بنشر صفحة على شبكة الإنترنت مخصصة لمواكبة عملية تغيير قاعدة العملة الوطنية الأوقية. كما سيتم فتح مركز للاستعلامات للإجابة على تساؤلات عموم الجمهور.

كما يمكن للمؤسسات والأفراد توجيه رسائل إلكترونية إلى البنك المركزي الموريتاني على العنوان الإلكتروني التالي: ouguiya@bcm.mr.

II.مراجعة التوجيهات

يمكن مراجعة هذه التوجيهات عند الاقتضاء.